مستجدات الأمن الطاقوي في السياسة الخارجية الصينية بعد عام 2013

م. د. خالد محمد طاهر شبر
جامعة الإمام جعفر الصادق(ع) – كلية القانون
khaldshbrkhaledshubar@gmail.com

المُلخص

تعد الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم بعد الولايات المتحدة، وشهدت الصين تطوراً اقتصادياً متسارعاً بالتزامن مع تزايد حجم السكان مما انعكس على تزايد استهلاكها لمصادر الطاقة، إذ حدث خلل بين الإنتاج وبين الاستهلاك المحلي الإجمالي، الأمر الذي هدد النمو الاقتصادي في الصين حيث تعتمد على مصادر الطاقة لدعم عملية الصعود السلمي، لذلك اندفعت الصين إلى إقامة العلاقات المرنة والمتزنة مع الدول المنتجة لمصادر الطاقة، مثل: الشرق الأوسط، آسيا الوسطى، إفريقيا، أمريكا اللاتينية، بغية ضمان تدفق مصادر الطاقة، كما طرحت الصين المشاريع الدولية العملاقة بهدف زيادة ترابط الدول المنتجة وضمان استمرار تدفق مصادر الطاقة مع ضبط أسعار السوق.

الكلمات المفتاحية: الصين، الحزام والطريق، مصادر الطاقة، بحر الصين الجنوبي.

Energy security developments in Chinese foreign policy after 2017

Dr. Khaled Mohammed Taher Shabr
Imam Jaafar Al-Sadiq University (PBUH) - College of Law
khaldshbrkhaledshubar@gmail.com

Abstract China is the second largest consumer of crude oil in the world after the United States. China has witnessed rapid economic development in conjunction with the increase in population, which has been reflected in the increase in its consumption of energy resources, as there was an imbalance between production and gross domestic consumption, which threatened economic growth in China as it relies on energy resources to support the process of peaceful rise. Therefore, China has rushed to establish flexible and balanced relations with energy – producing countries, such as the Middle East, Central Asia, Africa, and Latin America, in order to ensure the flow of energy resources. China has also put forward giant international projects with the aim of increasing the interconnectedness of producing countries and ensuring the continued flow of energy resources while controlling market prices. Keywords: China, Belt and Road, Energy Resources, South China Sea.

Keywords: China, Belt and Road, Energy Resources, South China Sea.

مقدمة :تعد مصادر الطاقة من أهم مرتكزات الأمن القومي في الصين كونها تتميز بالنمو الاقتصادي المتسارع القائم على تطور المشاريع الصناعية، الأمر الذي جعل الصين ثاني مستلك للنفط في العالم إزاء محدودية الإنتاج المحلي النفطي، وعلى الرغم من كون الصين تعتمد على الفحم غير أن القيود الدولية المتعلقة بالتلوث والبيئة دفعت الصين إلى الاعتماد على النفط، فضلاً عن السعي إلى توفير البدائل الطاقوية غير الأحفورية، مثل: الكهرباء، والمياه، والنووية، كما اتبعت الصين الدبلوماسية البناءة القائمة على القوة الناعمة في التعامل مع الدول المصدرة للنفط، والتي تتضمن تقديم السلع والخدمات والمساعدات في خطوة لجذب هذه الدول، بالإضافة إلى طرح المشاريع التي تسهم في تعزيز استمرار وصول مصادر الطاقة عن طريق ربط الدول المنتجة والمطلة على خطوط النقل باستراتيجية موحدة تضمن عدم تعرض طرق النقل إلى أخطار محتملة، فضلاً عن ضمان أسعار مقبولة في الأسواق العالمية.

أهمية البحث

تنطلق أهمية الدراسة من أن أمن إمدادات مصادر الطاقة يشكل مبدأ أساسي في السياسة الخارجية الصينية، لأن النمو الاقتصادي يستهلك مصادر طاقوية عالية في الصين، والذي يوازيه عجز في إنتاج مصادر الطاقة المحلية، وبالتالي أجبرت الصين على مصادر الطاقة الخارجية، والتي تحتاج إلى تأمين وصولها، وضمان استمرار تدفقها، مقابل ضمان صيان السياسة الصينية من التبعية الخارجية.

إشكالية البحث

يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: **"أهمية مصادر الطاقة في السياسة الخارجية الصينية والآليات المتبعة لضمانها بعد عام 2013"**، إذ شهدت الصين نمواً اقتصادياً يحتاج إلى مصادر للطاقة لا تتلاءم مع الإنتاج المحلي خاصة في ضوء مبادرة الحزام والطريق. وعليه تتضح التساؤلات التالية، وهي:

- ما هي مبادئ السياسة الخارجية الصينية في مصادر الطاقة؟
- ما هي آليات السياسة الخارجية الصينية في احتواء مصادر الطاقة؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن أمن الطاقة يشكل المحور الأساسي في السياسة الخارجية الصينية، إذ تعتمد الصين على مصادر الطاقة الخارجية لتوفير المسار السلمي لصعودها الاقتصادي العالمي، الأمر الذي يتعارض مع ضعف الإنتاج المحلي مما أجبر الصين على التوجه الخارجي لضمان مصادر الطاقة.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، بغية تتبع مسار ضمان مصادر الطاقة في السياسة الخارجية الصينية، إذ اعتمدت القيادات الصينية على الأدوات الدبلوماسية خاصة استراتيجية القوة الناعمة، بغية ضمان استمرار تدفق مصادر الطاقة وضمان أسعار مقبولة في الأسواق.

هيكلية البحث

اشتمل البحث على الخلاصة، والمقدمة، والخاتمة، كما تضمن مطلبين، إذ في المطلب الأول: **"مبادئ السياسة الخارجية الصينية في مصادر الطاقة"**. والمطلب الثاني: **"آليات السياسة الخارجية الصينية في احتواء مصادر الطاقة"**.

المطلب الأول

مبادئ السياسة الخارجية الصينية في مصادر الطاقة

تعد الصين من أبرز الدول المستهلكة لمصادر الطاقة، لا سيما النفط، وعلى الرغم من اعتماد الصين على الفحم الحجري على اعتباره مصدر أساسي في إدارة العملية الصناعية، غير أن الإصلاحات الإقتصادية التي تدعا إليها الرئيس الصيني السابق "دينج شياو بينج" **(Deng Xiaoping)** عام 1978، الزمت السياسة الصينية بالبحث عن مصادر الطاقة الخارجية، فقد ارتفع استهلاك الصين مع موجة الانفتاح العالمي للبضائع الصينية، إذ تجاوز استهلاك الصين من النفط أجمالي الناتج المحلي، وعلى هذا الأساس أرتبط تأمين الطاقة النفطية بالنمو الاقتصادي وحماية الأمن القومي الصيني. وبناء عليه، نقسم هذا المطلب على ثلاثة فروع، هي: الفرع الأول، الواقع الطاقوية في الصين. والفرع الثاني، استراتيجية توفير البدائل لضمان أمن الطاقة. والفرع الثالث، دبلوماسية القوة الناعمة لضمان إمدادات الطاقة.

الفرع الأول: الواقع الطاقوية في الصين

إن جمهورية الصين الشعبية التي أسسها الزعيم "ماو تسي تونغ" **(Mao Zedong)** عام 1949، اعتمدت على الفحم أداة في الصناعات المحلية لكن التطور التقني فرض على الصين استخدام النفط حيث اعتمدت كلياً على حقل "داكينغ" **(Daqing)** عام 1959، ومع زيادة معدلات النمو في ضوء الإصلاحات الإقتصادية التي وصلت إلى (9) بالمئة أصبحت الصين مستورد للنفط حيث بلغ الناتج اليومي

(3,65) مليون برميل، مع وصول الطلب اليومي إلى (6,5) مليون برميل عام 2020[1]، وأضحت جمهورية الصين ثاني أكبر مستهلك دولي للنفط بعد الولايات المتحدة.

وأصبح النفط ذو أهمية في السياسة الطاقوية الصينية لاعتبارين، هما: الأول، الانخفاض النسبي لتكاليف النفط وسهولة نقله وتخزينه. والثاني، القيود الدولية البيئية التي تسعى للحد من التلوث البيئي، فالصين تعتد المستهلك الأول للفحم المسبب للتلوث البيئي وبدرجة عالية مقارنة بالنفط.

وتعد الطاقة المقوم الأساسي للنمو الاقتصادي الصيني حيث يترتب عليه زيادة في النشاط الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخل المقترن بزيادة الحاجة إلى الطاقة، إذ أن ارتفاع مستوى الإنتاج يتطلب زيادة استخدام مصادر الطاقة، وأن زيادة الدخل القومي شجع الصين على التحول من الأنواع التقليدية للطاقة، مثل: الفحم، إلى الأنواع التجارية، مثل: النفط، وهكذا يزداد الطلب على الطاقة في القطاع الداخلي جراء نمو البنية الأساسية مع ازدياد النمو الاقتصادي[2].

إن الصين قوة اقتصادية صاعدة ترى أن الطاقة مسألة ضرورة حيوية إلى أمنها القومي، فالنظام الاقتصادي الصيني مبني على افتراض أن النمو أمر طبيعي ولازم، وأنه يمكن أن يستمر للأبد، لذلك فأن الصين في حاجة إلى تأمين كميات ضخمة من النفط تدعم تطورها الاقتصادي في ضوء زيادة عدد السكان[3]، كما أن القوة العسكرية للصين لا يمكنها أداء أدوارها الدفاعية من دون تأمين مصادر الطاقة، لأن العلاقة بين الطاقة والقوة العسكرية أصبحت مترابطة سواء أكانت في تمويل المعدات الحربية الدبابات والطائرات، أم في حماية طرق إمداد مصادر الطاقة، وعلى هذا الأساس أصبح النفط عنصر أساسي في التخطيط الاستراتيجي بالنسبة للدول المتحاربة، ولا يمكن لأي قوة أن تتوسع وتسيطر من دون تأمين النفط، إذ توجد علاقة ترابطية فالقوة الإقتصادية هي عماد القوة العسكرية، في حين أن القوة العسكرية هي التي تحمي وتولد القوة الإقتصادية التي لا تستمر وتتطور من دون موارد الطاقة، إذ أن القوة الإقتصادية تشمل بناء الترسانة العسكرية وتطويرها والحفاظ على تفوقها في السلم والحرب[4].

ويواجه الأمن النفطي الصيني مشاكل فعلى الصعيد الداخلي تبرز عدم قدرة مصادر النفط المحلية على الإيفاء في تلبية متطلبات التنمية الإقتصادية، إذ أن حقل "داكينغ" غير قادر على توفير احتياجات النفط الصينية، وعلى المستوى الخارجي أصبحت الصين تعتمد بدرجة خطيرة على النفط، مما أحدث اختلال في معادلة الطلب والعرض للنفط الصيني، لأن تجاوز حجم الواردات النفطية لأي دولة يؤدي إلى أن أدائها الاقتصادي المحلي سوف يتأثر سلباً بحركة الأسعار في الأسواق العالمية، وعلى هذه الدولة أن تفكر في ضمان إمدادات النفط عبر الإجراءات الدبلوماسية والإقتصادية والعسكرية[5].

إن تزايد احتياج الصين للنفط يعود لعوامل عدة، أبرزها: نمو الاستهلاك المحلي الصيني حيث أكبر سوق داخلية في العالم ما جعل الصين أكبر مستهلك للنفط، وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي أن معدلات النمو في الصين والهند مستمرة في دفع الطلب على النفط، وأشار تقرير وزارة الطاقة الأمريكية بأن استهلاك النفط في الصين سوف يرتفع من (5,6) برميل يومياً عام 2003، إلى (15) مليون برميل

---

(1) حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الأوسط .. دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020، ص20، 21.

(2) مجموعة مؤلفين، الطاقة في الخليج: تحديات وتهديدات، ترجمة: خليل حماد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، 1997، ص76.

(3) خديجة عرفة محمد أمين، الصين وأمن الطاقة: رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الثانية والأربعون، المجلد 41، العدد 164، نيسان/أبريل، 2006، ص56.

(4) دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: شوقي جلال، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2024، ص219.

(5) ريتشارد هاينبرغ، غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول، ترجمة: مازن جندلي، الدار العربية للعلوم– ناشرون، بيروت، 2006، ص96.

يومياً عام 2030، لذلك قرر الحزب الشيوعي الحاكم في الصين خفض استهلاك الطاقة مع زيادة استثمارات الصين في حقول النفط في مختلف دول العالم[1].

إن اهتمام الصين بتحقيق أمن الطاقة دفعها بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق واللا مركزية الذي انعكس على قطاع الطاقة، إذ تحول من التخطيط المركزي للدولة إلى شركات الطاقة الصينية، مثل: شركة الصين الوطنية للبترول، وخلال الخطة الخماسية العاشرة 2000 – 2005، قررت الصين إنشاء احتياطي استراتيجي من النفط لمواجهة أي نقص في الإمدادات نتيجة للظروف الطارئة، وقد وصول هذا الاحتياطي إلى تلبية الاحتياج لمدة (55) يوماً عام 2020[2].

كما إن انضمام الصين إلى منظمة التجارة الدولية عام 2001، انعكس على قطاع الطاقة، إذ عرضت الصين الاستثمارات الأجنبية في قطاعي النفط التي تتركز في مياه الصين الإقليمية الغنية بالنفط، والتي تتوزع بين ثلاثة أحواض في الساحل الشرقي للصين، هي: حوض "بوهاي" **(Bohai)**، وحوض "نهر اللؤلؤة" **(Pearl River)**، وحقل "تاريم" **(Tarim)**، وتحتوي هذه الحقوق على احتياطات محتملة كبيرة من النفط لكن كلفة استخراج ونقل النفط من هذه الحقوق باهظة.

يتبين مما سبق أن الطاقة تعد مسألة محورية بالنسبة للأمن القومي الصيني، ومع ارتفاع الاستهلاك وقلة الإنتاج توجهت الصين إلى المصادر الخارجية لتحقيق أمن الطاقة، وتحول الجدال بين القادة الصينيين من تحسين أداء الطاقة المحلية إلى التقليل من استيراد النفط.

الفرع الثاني: استراتيجية توفير البدائل لضمان أمن الطاقة

أولاً: "اصلاح قطاع الطاقة الوطني" حيث قامت الصين بإعادة هيكلة قطاع الطاقة عام 1998، عن طريق الفصل بين الوظيفة الإدارية والقانونية، من جهة، والملكية والتشغيل، من جهة أخرى، وعرض أسهم الشركات النفطية العامة للامتلاك، أهمها: شركة الصين الوطنية للبترول، وشركة الصين للبتروكيمياويات، وإنشاء مكتب الدولة للطاقة تابع للجنة الإصلاح والنمو الوطني عام 2005، مهمته الجوهرية الإشراف على تحقيق الأمن الطاقوي للصين ومواصلة النمو الاقتصادي[3].

ثانياً: "تنويع الموارد" تزايدت المخاوف الصينية من الاعتماد على مصدر وحيد لتمويل النفط، لا سيما منطقة الشرق الأوسط التي تشهد اضطرابات مستمرة وعدم استقرار أمني يهدد وصول الإمدادات النفطية، لذلك فأن القيادة الصينية بحثت عن مناطق تمويل إضافية بهدف تنويع الموارد من النفط والتقليل من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط، إذ توجهت إلى آسيا الوسطى وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ثالثاً: "تنويع المصادر" إن تنويع مصادر الطاقة أصبح من الأولويات الإستراتيجية لتحقيق أمن الطاقة الصيني، فعلى الرغم من كون الصين تعد أكبر مستهلك للفحم إلا أنها أصبحت تركز على النفط والغاز كونهما أقل تلوث للبيئة، فقد ركزت الصين على استعمالهما في مختلف المجالات، وأعطت الأولوية لتأمين احتياجاتها من النفط في علاقاتها الخارجية مع الدول المنتجة.

رابعاً: "تعزيز الاعتماد على الطاقة المتجددة" تواجه الصين احتمالات تعرض الإمدادات إلى الخطر إضافة إلى الضغوطات البيئية الدولية جراء استخدام الصين الفحم، لذلك اندفعت الحكومة الصينية إلى استكشاف وتطوير الطاقات المتجددة، مثل: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية، فقد دعت الخطة الخماسية 2006 – 2010، إلى تحسين كفاءة الطاقة المتجددة بنسبة (20)، بهدف تعزيز مصادر الطاقة وخفض التلوث الناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري الكوني[4]، وتسعى الصين إلى تشجيع

---

(1) مجموعة مؤلفين، العرب والصين مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2019، ص98.

(2) محمود حسين أبو حوش، التنافس الصيني الأمريكي وأثره على المنطقة العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2024، ص136.

(3) عبد القادر دندن، الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية: دبلوماسية القوى الكبرى – دبلوماسية حسن الجوار – دبلوماسية الطاقة، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2024، ص63.

(4) خديجة عرفة محمد أمين، المرجع السابق، ص59.

استخدام مصادر الطاقة البديلة مع التأكيد على اهتمامها بحماية البيئة، وذلك حتى لا تخضع لأي نوع من أنواع الابتزاز الخارجي بسبب حاجتها إلى النفط المستورد.

خامساً: "تأمين الكميات المطلوبة" إذ تسعى الصين إلى تأمين الوصول إلى موارد الطاقة الكافية لحماية الأهداف الإستراتيجية المتمثلة في الحفاظ على النمو الاقتصادي، واستمرار صعود الصين.

سادساً: "استقرار الأسعار العالمية" إن ارتفاع الأسعار يعيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي للصين، وأن انخفاض أسعار النفط عن يؤدي إلى تضرر الإنتاج الصيني المحلي من النفط[1].

سابعاً: "تأمين نقل الواردات النفطية" إن الصين لا تملك وسائل بحرية لنقل النفط، كما أن الطرق البحرية لعبور ناقلات النفط تسيطر عليها القوة البحرية الأمريكية، لذلك فالصين تسعى إلى الاعتماد على النقل عبر شبكات الأنابيب البرية الناقلة للنفط والغاز.

الفرع الثالث: دبلوماسية القوة الناعمة لضمان إمدادات الطاقة

إن أمن الطاقة أصبح من أهم القضايا في استراتيجية الصين كونها من الدول الصناعية الكبرى وثاني أقوى اقتصاد وثاني أكبر مستهلكة ومستوردة للنفط، لذلك برزت استراتيجية "الذهاب إلى الخارج" حيث تتولى شركات الطاقة الصينية تنفيذها، ثم ظهرت "دبلوماسية الطاقة الصينية"، وتتضمن الاهتمام بشق طرق الطاقة الجديدة للتمسك بزمام المبادرة، وهي دبلوماسية حكومية تتولى تنفيذها السلطة[2].

واتبعت القيادة الصينية استراتيجية القوة الناعمة، وهي القدرة على استكشاف وتحديد تطلعات الأطراف الأخرى، والقدرة على استمالتهم من خلال استخدام أساليب الإقناع والإغراء، بدل الإكراه والقهر لتحقيق الأهداف المرجوة، مثل انبهار الطرف الآخر بجاذبية الثقافة الوطنية[3].

لقد قام الرئيس الصيني السابق "هو جينتاو" **(Hu Jintao)** عام 2003، بزيارة دبلوماسية لكل القارات انطلاقاً من ركيزتين، هما: العمل على مواصلة الصعود السلمي لإدراك بالصين مصاف القوى الكبرى، وتحقيق التنمية الإقتصادية[4]، وسعت الصين إلى العلاقات التعاونية مع الدول المصدرة للطاقة، إذ أصبحت مواقف الصين في القضايا الإقليمية والدولية أكثر براغماتية، وأقل تركيز على الأيديولوجية، وخرجت الصين من مرحلة المواجهة مع الدول الكبرى إلى مرحلة الشراكة والتعاون، ومع الدول النامية خرجت الصين من حيز التضامن والتعاطف إلى مرحلة المصالح وتبادل المنفعة[5].

وخرجت الصين من مبدأ الاكتفاء الذاتي في مصادر الطاقة جراء العجز في مجال الإنتاج المحلي، إذ اعتمدت على مبدأ عدم المتمركزة في مناطق محدودة للطاقة بغية التقليل من التبعية للقوى الخارجية، فضلاً عن تنويع استيراد مصادر الطاقة، مثل: الغاز الطبيعي، واعتمدت الصين على تنمية علاقاتها الثنائية مع الدول المصدرة عن طريق الاتفاقيات الطويلة الأمد، مثل: السعودية، كما وثقت علاقاتها مع الدول التي لا ترحب بالوجود الأمريكي، مثل: إيران، بالإضافة إلى تشجيع القيادة الصينية شركات الطاقة الوطنية لتأمين الاستثمارات المباشرة مع الدول المنتجة، وتقديم المساعدات للدول المنتجة في تهيئة وإنشاء البنى التحتية، وإلغاء الديون الوطنية لضمان هامش المساومة مع الدول المستهلكة الأخرى.

واتبعت دبلوماسية الطاقة الصينية سياسة مستقلة تلتزم بمبادئ التعايش السلمي، وحل الخلافات مع الدول المنتجة، والمحافظة على التبادل التجاري طويل الأجل عن طريق مجموعة من الإجراءات، هي:

أولاً: "السعي لبناء نظام إمدادات النفط العالمي" عبر تكثيف الحوارات وتطوير التعاون المتعدد الأطراف بين الصين والدول المنتجة لتهيئة الظروف للقطاع النفطي المحلي للمشاركة في النشاطات الدولية.

---

(1) Erica Downs, Energy Security series: China, the Brooking Foreign Policy Studies, The brooking Institution, Washington DC, 2006, P. 13, 14.

(2) Ibd, P. 38.

(3) Joseph S. Nye, Soft Power: The means to success in World politics, Public affairs, New York, 2004, P. 9.

(4) زبيغنيو بريجينسكي، "محددات النظام العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين"، هكذا يصنع المستقبل، بإشراف مجموعة مؤلفين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001، ص147.

(5) ريتشارد هاينبرغ، المرجع السابق، ص25.

ثانياً: "تأييد المؤسسات المحلية في الخارج" ترى الصين أن عليها تعزيز علاقات الصداقة التقليدية مع الدول المصدرة خاصة في الشرق الأوسط من خلال رفع مستوى التجارة البينية، وتشكيل مجموعة تكامل للمصالح المشتركة، ولعب دور الوساطة وتجنب تقديم المساعدات لطرف على حساب الطرف الآخر.

ثالثاً: "تعزيز المؤسسات الإقليمية" تعتقد الصين بضرورة تعزيز التعاون في مجال الطاقة مع روسيا ودول آسيا الوسطى عن طريق تفعيل دور منظمة شانغهاي للتعاون إلى أقصى حد ممكن[1].

رابعاً: "تطوير التوسع الخارجي" بادرت الصين إلى بناء علاقات اقتصادية جدية مع أغلب دول العالم، بهدف تحقيق تنوع المصادر النفطية لتعزيز استثماراتها في الخارج مع التركيز على قطاع الطاقة، خاصة في مجال البحث والتنقيب عن النفط، لهذا ذهبت إلى إفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وآسيا الوسطى.

خامساً: "تفعيل آلية التعاون الاستراتيجي" اتبعت الصين استراتيجية تعزيز علاقاتها مع الدول المستهلكة للنفط ومنظمة الطاقة الدولية، فعلى الرغم من أن الدول المستهلكة تتنافس فيما بينها، لكن هناك مصالح مشتركة تربطها مع بعضها في مجال حماية استقرار أسواق النفط العالمية.

سادساً: "زيادة حجم التجارة الخارجية"، سعت الصين إلى غزو الأسواق العالمية بالسلع المتنوعة حسب احتياج كل سوق، وهذا الحجم من الصادرات أسهم في توفير الأموال من العملات الصعبة لاستيراد النفط، ويحول دون حدوث تضخم في الميزان التجاري يؤثر على النمو الاقتصادي الصيني[2].

سابعاً: "جذب الاستثمار الأجنبي" إذ حثت الصين الدول الأجنبية على الاستثمارات المباشرة أو المشروعات المشتركة، وخاصة في الصناعات النفطية، بهدف فك الارتباط والتبعية الخارجية عن طريق خلق مصلحة مشتركة ومنفعة متبادلة مع الدول التجارية أو النفطية.

يتضح مما سبق أن الصين نجحت في تحقيق استراتيجية التوسع الخارجي وتعزيز نفوذها الدولي في أغلب الدول المصدرة للنفط، فقد استخدمت دبلوماسية القوة الناعمة عن طريق توظيف نظامها الاقتصادي على اعتباره أنموذج يقتدى به في تحقيق التنمية والتطور الاقتصادي، كما أن النمو الاقتصادي فرض على الصين تزايد اعتمادها على مصادر الطاقة الخارجية وإتباعها دبلوماسية غرضها تأمين الطاقة لتلبية احتياجاتها الوطنية مع نجاحها في الوصول إلى أغلب مناطق العالم المنتجة.

المطلب الثاني

آليات السياسة الخارجية الصينية في احتواء مصادر الطاقة

يعد أمن الطاقة من الركائز في السياسة الخارجية الصينية فيعد احتواء الموارد الطبيعية جزءا من الإستراتيجية الجيوسياسية لضمان الأمن النفطي، نتيجة اعتماد الصين المفرط على النفط المستورد، لذلك ركزت الإستراتيجية الصينية على استدامة أمن الطاقة المستوردة، عن طريق اتباع استراتيجية الصعود السلمي التدريجي إذ لم تتبع الصين في مجال الطاقة أي سياسة استفزازية توسعية في الوصول إلى منافذ مصادر الطاقة الخارجية، ويشمل التنوع في الاستراتيجيات والأدوات ومنافذ مصادر الطاقة الخارجية، واتباع المرونة والتقييم المستمر في مجال الطاقة خوفاً من انقطاع الإمدادات أو تقلبات الأسعار. وبناء

---

[1] علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2010، ص158.

[2] رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات الصينية السودانية أنموذجا (2000 – 2010)، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص144 – 150.

عليه، نقسم هذا المطلب على ثلاثة فروع، هي: الفرع الأول، دور الشركات النفطية الصينية. والفرع الثاني، استراتيجية بحر الصين الجنوبي وعقد اللؤلؤ. والفرع الثالث، مبادرة الحزام والطريق.

الفرع الأول: دور الشركات النفطية الصينية

أولاً: الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري

إن الشركة الوطنية الصينية للنفط البحري تأسست في بكين عام ١٩٨٢، وتعمل في مجال استكشاف وتطوير النفط الخام والغاز الطبيعي والخدمات التقنية، وتكرير النفط الخام والكيمياويات والأسمدة، وقد حصلت الشركة الوطنية الصينية على (٣٢,٥٨) بالمئة عام ١٩٩٣، على اعتباره حق انتفاع في مضيق "ملقا"[1] من خلال شرائها حصة شركة النفط العربية السعودية "أرامكو" **(Aramco)**[2].

كما وقعت الشركة الوطنية الصينية للنفط مع شركة "تركمان غاز" التركمانستانية عام ٢٠١٤، عقداً لتزويدها بمعدات تصل قيمتها إلى حوالى (١٤,٥) مليون دولار، فضلاً عن قيام الشركة الوطنية الصينية بعمليات التنقيب في حقل الغاز الطبيعي "تشايكا" **(Chaika)** الموجودة على الجرف القاري للبحر الأسود، وقد تم اكتشافه من قبل شركة "بتروسلتيك" **(Petroceltic)** القابضة المحدودة، وهي شركة خاصة للنفط والغاز مقرها المملكة المتحدة البريطانية[3].

ووقعت الشركة الوطنية الصينية للنفط عقد مع شركة "أوزباك نفط غاز" الأوزباكستانية عام ٢٠٠٦، تصل قيمته إلى حوالى (٢١٠) مليون دولار، كما قامت الشركة الوطنية الصينية للنفط بشراء (٤٥) بالمئة من حقوق استثمار حقول النفط الخام والغاز الطبيعي في نيجيريا عام 2006، وتصل قيمته إلى حوالى (٢,٧) مليار دولار، بالإضافة إلى أن الشركة الوطنية الصينية للنفط وقعت عقداً في كينيا للتنقيب في (6) مناطق بمساحة تصل إلى حوالى (٤٤٥٠٠) ميل مربع شمال وجنوب، كما تمكنت الشركة الوطنية الصينية للنفط من الحصول على عقد خدمات تقنية لتطوير حقول ميسان النفطية العراقية عام ٢٠١٠، وتصل حصة العقد إلى حوالى (٦٣,٧٥) بالمئة من الحقول[4].

ثانياً: الشركة الوطنية الصينية للنفط

إن الشركة الوطنية الصينية للنفط تأسست عام ١٩٨٨، وهي أول شركة حكومية تستثمر في الخارج، إذ باشرت الشركة استثمارات في العديد من دول العالم، أبرزها: "كندا، بيرو، كازاخستان، السودان، فنزويلا، إندونيسيا، الجزائر، ميانمار، تركمانستان، أذربيجان، منغوليا، تايلاند، غينيا الجديدة، أنغولا، ليبيا، اليمن، العراق، روسيا، إيران، عمان، سورية، موريتانيا، نيجيريا، البرازيل، الإكوادور".

وعقدت الشركة الوطنية الصينية للنفط اتفاق مع وزارة الطاقة السودانية عام 1997، على إنشاء مصفاة الخرطوم بتكلفة تصل إلى حوالى (٦٣٨) مليون دولار، كما أعلنت الشركة الوطنية الصينية للنفط عن شرائها (٦٠) بالمئة من حقل "أكيتو" **(Akito)** في الكازاخستاني عام ١٩٩٧، وتمكنت الشركة الوطنية الصينية للنفط من المشاركة تطوير حقلين نفطيين في كازاخستان عام 1997[5].

وأخذ التعاون الروسي– الصيني في مجال الاستثمارات حيث عقدت الشركة الوطنية الصينية للنفط اتفاق مع شركة "يوكوس" **(Yukos)** للنفط الروسية عام ٢٠٠١، لإنشاء خط أنابيب لنقل النفط الخام الروسي من سيبيريا إلى شمال شرق الصين، وقد أشترت الشركة الوطنية الصينية للنفط من شركة البترول البريطانية عام ٢٠٠٣، حصة (٨,٣٣) بالمئة من أكبر الحقول النفطية في منطقة بحر قزوين في

---

(1) مر مائي يقع في جنوب شرق آسيا بين شبه جزيرة ماليزيا وجزيرة سومطرة الإندونيسية، يصل بين بحر أندمان في المحيط الهندي من جهة الشمال الغربي، وبين بحر الصين من جهة الجنوب الشرقي يزود الصين واليابان بالنفط.

(2) عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي، مركز الكتاب الأكاديمي، الإسكندرية، 2016، ص86.

(3) توفيق عبد الصادق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، العدد 5، تشرين الثاني/نوفمبر، 2013، ص110.

(4) إبتسام محمد عبد العامري، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد العام 2003، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 48 – 49، حزيران/يونيو، 2017، ص27.

(5) توفيق عبد الصادق، المرجع السابق، ص110.

كازاخستان، وقامت الشركة الوطنية الصينية للنفط بشراء بعض مصافي النفط في الجزائر بقيمة (٣٥٠) مليون دولار، كما عقود للتنقيب مع الجزائر في منطقتين عام 2003[1].

وعقدت الشركة الوطنية الصينية للنفط اتفاق مع نيجيريا عام 2008، لاستثمار حقل "أغادم" **(Aghadam)** النفطي، ومد حوالى (٢٠٠٠) كم من خطوط أنابيب نقل النفط الخام، كما وقعت الشركة الوطنية الصينية للنفط مع العراق عام ٢٠٠9، عقداً لتطوير حقل الرميلة النفطي لمدة عشرين عاماً وبحصة (٣٧) بالمئة، وحصلت هذه الشركة على جولة التراخيص الثانية في العراق عام 2009، لتطوير حقل حلفاية النفطي لمدة عشرين عاماً وبحصة (37,5) بالمئة[2].

وأنشأت الشركة الوطنية الصينية للنفط مصفاة نفطية في تشاد عام ٢٠١١، ونص العقد على أن يكون استثمار الشركة الصينية لمدة تسعة وتسعون عاماً وبنسبة (60) بالمئة، كما حصلت الشركة على عقد شراكة مع شركة الياسات للعمليات البترولية المحدودة "أدنوك" **(ADNOC)** عام 2014، أول منشأة لتصدير الغاز الطبيعي المسال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعمل بالطاقة النظيفة، وأصبحت الشركة الوطنية الصينية للنفط طرفاً بارزاً في الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠١٨، إذ حصت الشركة على امتيازات برية وبحرية بقطاعي النفط الخام والغاز الطبيعي، وعقداً لإجراء مسح زلزالي للمناطق البرية والبحرية ويستمر العمل حتى عام ٢٠٢٤[3].

ثالثاً: المؤسسة الوطنية العامة للبتروكيمياويات

إن المؤسسة الوطنية العامة للبتروكيمياويات تشكلت عام 1995، وأسهمت في الكثير من المشاريع الاستثمارية الخارجية التي تدعم الحكومة الصينية في عملية التوسع التنموي، إذ وقعت المؤسسة اتفاق لتشكيل المنشأة النفطية في الكويت بموجبه عقد قيمته (٤٠٠) مليار دولار، كما وقعت عقد مع الجزائر عام ٢٠٠٢، لتطوير حقل نفطي بقيمة (٥٢٥) مليون دولار[4]، واشترت المؤسسة الوطنية العامة عام ٢٠٠٣، حصة نسبتها (٨,٣٣) بالمئة من أكبر الحقول النفطية في بحر قزوين في كازاخستان، ووقعت اتفاق النفط الخام والغاز الطبيعي مع إيران عام ٢٠٠٤، يتضمن قيمة (٧٠) مليار دولار لتطوير حقل "يادافارن". وحصلت المؤسسة الوطنية العامة للبتروكيمياويات عام ٢٠١١، على حصة (٤٠) بالمئة من شركة "سينوك" **(Sinok)** في مشروع رمال النفط الشمالية في كندا، كما وقعت المؤسسة الوطنية العامة عقداً مع شركة "أرامكو" السعودية عام ٢٠١٤، لتطوير مشترك في ينبع على البحر الأحمر[5].

الفرع الثاني: استراتيجية بحر الصين الجنوبي وعقد اللؤلؤ

يجسد بحر الصين الجنوبي[6] أهمية جيواستراتيجية للأمن القومي الصيني، إذ يضم العديد من الممرات البحرية التي تسيطر على الملاحة الدولية، أهمها: ممر "سوندا" **(Sunda)** الذي يربط جنوب شرق آسيا مع أستراليا، وممر "لومبوك" **(Lombok)** الذي يصل إندونيسيا مع المحيط الهندي، وممر مضيق "ملقا" الذي يربط المحيط الهندي مع المحيط الهادئ[7]، ويعد بحر الصين الجنوبي الممر المحوري لعبور السفن التجارية وناقلات مصادر الطاقة حيث يمر عبره (٣٥) بالمئة من الشحنات البحرية العالمية، ويمر عبر مضيق "ملقا" وبحر الصين الجنوبي ما بين (60 – 80) بالمئة من إمدادات

---

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الإقليمية إلى الدولية (العالم بين اللا قطبية والنظام متعدد الأقطاب)، إي – كتب، لندن، 2017، ص141.

(2) إبتسام محمد عبد العامري، المرجع السابق، ص27.

(3) ستيفن جريفيث، دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أبو ظبي، ٢٠١٨، ص٧.

(4) توفيق عبد الصادق، المرجع السابق، ص110.

(5) وردة مساعد علي عثمان الشاعري، السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨، ص٢٦٤.

(6) يضم المنطقة الممتدة من سنغافورة إلى مضيق تايوان، وتبلغ مساحته حوالى (٣,٥) مليون كم، ويمتد من غرب المحيط الهادئ من جنوب شرق آسيا، تايلاند، الفلبين وجزيرة بورنيو، ويرتبط مع بحر الصين الشرقي عبر مضيق تايوان، ويشتمل بحر الصين الجنوبي على جزر مهمة، أبرزها: "سبراتلي، دونغشان، باراسيل، تشانغشان، نانشا".

(7) عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي، المرجع السابق، ص188.

مصادر الطاقة لكلٌ من "الصين، كوريا الجنوبية، اليابان، تايوان"، فضلاً عن احتواء بحر الصين الجنوبي على النفط الخام والغاز الطبيعي والثروات المعدنية.

وتعتمد الصين على استراتيجية مهمة في بحر الصين الجنوبي والممرات البحرية باسم "عقد اللؤلؤ"، بغية الحفاظ على أمن إمدادات مصادر الطاقة من منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وجميع المنافذ التي تستورد مصادر الطاقة منها والتي تمر عبر مضيق "ملقا"، فالسيطرة على هذه الممرات تعطي الصين القدرة على مواجهة التحالف الأمريكي في المحيط الهادئ الذي يضم فيتنام وإندونيسيا والفلبين، وقد وضعت الصين عناصر أساسية لاستراتيجية "عقد اللؤلؤ"، وهي[1]:

أولاً: تحديث وتطوير القوة العسكرية الصينية خاصة القوة البحرية الضاربة.

ثانياً: تطوير علاقة الصين مع الدول الواقعة في مسار "عقد اللؤلؤ" لاستخدام المطارات والموانئ.

ثالثاً: عملت الصين مع الدول المطلة على مسار "عقد اللؤلؤ" لمواجهة أي تهديد لإمدادات الطاقة.

وتكمن أهمية بحر الصين الجنوبي كونه المسار لعبور مصادر الطاقة إلى الصين، وعبور السفن الصينية التجارية إلى الشرق الأوسط وإفريقيا عبر مضيق "ملقا"، لذلك طورت استراتيجية "عقد اللؤلؤ" عن طريق تحويل الدفاع من المناطق الساحلية إلى أعالي البحار والمحيطات، وتعززت بإنشاء ميناء "جوادر" **(Gwadar)** في باكستان، والتفاوض مع بنغلادش لاستخدام الموانئ البحرية، وإقامة قواعد عسكرية في جزيرة "هاينان" **(Hainan)**، ومهبط للطائرات في جزيرة "وودي" **(Woody)** في أرخبيل "بارسيل" **(Parcel)**، والتواجد قناة "كرا" **(Cra)** البحرية في جنوب تايلاند، وبناء منشأة شحن في ميناء "شيتاغونغ" **(Chittagong)** في بنغلاديش، والتواجد في ميانمار في ميناء "سيتوي" **(Sitwi)** العميق[2].

الفرع الثالث: مبادرة الحزام والطريق

إن رئيس الوزراء الصيني السابق "لي بنغ" **(Li Peng)** خلال زيارته إلى دول آسيا الوسطى طرح مبادرة الحزام والطريق عام ١٩٩٤، قائلاً: "أنه من المهم أن يكون هنالك انفتاح شامل للنسخة الحديثة لطريق الحرير"[3]، ثم أعلن الرئيس الصيني "شي جين بينغ" **(Xi Jinping)** عن مبادرة "حزام واحد وطريق واحد" عام ٢٠١٣، واستخدمت الصين لأول مرة أسم "مبادرة الحزام والطريق" عام ٢٠١٨، واستطاعت أن تجذب حوالى (٧٥) دولة، و(٣٥) منظمة دولية للانضمام إلى المبادرة. وتسعى الصين من خلال مبادرة "الحزام والطريق" إلى ربط قارة آسيا مع قارة أوروبا مع قارة إفريقيا، إذ أن الدول المشاركة في المبادرة تضم حجم سكاني يصل الى حوالى (٦٢,٣) بالمئة من مجموع سكان العالم، و(٣٥,٣) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتهدف الصين إلى تحقيق مجموعة من المزايا[4]، أهمها[5]:

أولاً: "ضمان أمن إمدادات مصادر الطاقة": تسعى الصين إلى ضمان عدم وقوعها في أزمة تقوض نموها الاقتصادي جراء تعرض إمدادات مصادر الطاقة للخطر، لذلك تتضمن مبادرة الحزام إنشاء خطوط الأنابيب والموانئ والطرق والسكك، مما يقلل اعتماد الصين على مضيق "ملقا"، وأن أغلب الدول المشاركة في المبادرة هي دول منتجة لمصادر الطاقة، مما يمكن الصين في الحصول على امتيازات استثمارية.

---

(1) عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الإسكندرية، 2015، ص145.

(2) عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي، المرجع السابق، ص148 – 150.

(3) علي بشار اغوان وآخرون، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، دار الرمال للنشر التوزيع، عمان، 2021، ص319.

(4) علي صلاح، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد ٢٦، ٢٠١٨، ص٣.

(5) عنود عبد الرحمن حباشنة، السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية: رؤية مستقبلية، دار الخليج للنشر التوزيع، عمان، 2021، ص120.

ثانياً: "الإفادة من نمو التجارة العالمية" إذ تعد الصين من أكبر الدول المنتجة للسلع والبضائع، وأن المبادرة قادرة على تصريف البضائع الصينية بكميات كبيرة، وبسرعة أكبر، وبأقل تكاليف، فضلاً عن تعزيز مكانة العملة الصينية "اليوان" عن طريق التداول مع الدول الأعضاء المشاركة في المبادرة.
ثالثاً: "تعزيز مكانة الشركات الصينية" إذ أن المبادرة تشجع الشركات الصينية على المشاركة في إنشاء البنية التحتية في الدول المشاركة، وتطوير نشاطها في الاستثمار العالمي.
رابعاً: "تمكين الوجود الصيني في أوراسيا" تسعى الصين من خلال المبادرة إلى تعزيز وجودها في منطقة قلب العالم "أوراسيا" للاستفادة من موقعها الجغرافي وقوتها الإقتصادية.

يتبين مما سبق أن مبادرة الحزام والطريق سوف تمكن الصين إلى التحول من المستثمر الاقتصادي الإقليمية إلى المستثمر الاقتصادي الدولي مما يمكن الصين من الوصول إلى مصاف القوى العالمية.

الخاتمة

تعد مصادر الطاقة الأحفورية المحدد الأساسي في توجيه السياسة الخارجية الصينية، وذلك بفعل التنمية الإقتصادية والصناعية الضخمة التي شهدتها الصين، حيث تتميز بنمو سنوي يقرب إلى حوالى (9) بالمئة، الأمر الذي يتطلب كميات ضخمة من مصادر الطاقة النفطية، بالتزامن مع ضعف الناتج المحلي الإجمالي، لذلك فأن السياسة الخارجية الصينية تطرح البدائل المتعلقة بمصادر الطاقة سواء أكانت النوعية أم الجهوية من حيث تعدد مصادر الاستيراد حسب متطلبات استراتيجية الصين التنموية.

الاستنتاجات

1- انتهجت الصين سياسة خارجية تعرف بدبلوماسية الطاقة التي تقوم على القوة الناعمة لضمان إمدادات الطاقة، نتيجة الاحتياج الصيني المتراكم للمصادر الطاقوية لكي تتلاءم مع عملية التقدم والنمو الاقتصادي، كما طرحت الصين استراتيجية تنويع المصادر وتعزيز الاعتماد على الطاقة المتجددة.
2- شجعت الصين الشركات الوطنية للعمل في مجالات استثمار الطاقة على المستوى الخارجي، وقامت الصين بمساعدة نشاط الشركات العاملة في مجال الطاقة.
3- عملت الصين على إبرام اتفاقيات مباشرة مع الدول المنتجة للنفط والغاز، وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والسياسي مع الدول المنتجة في مختلف المجالات، من اتفاقيات تجارية إلى إعفاء للديون، وتقديم مساعدات، وبهذا تمكنت الصين من الوصول إلى مصادر الطاقة في مختلف مناطق العالم.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1. حكمات العبد الرحمن، الصين والشرق الأوسط .. دراسة تاريخية في تطور موقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2020.
2. عنود عبد الرحمن حباشنة، السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية: رؤية مستقبلية، دار الخليج للنشر التوزيع، عمان، 2021.
3. رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه إفريقيا: العلاقات الصينية السودانية أنموذجا (2000 – 2010)، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
4. عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، الإسكندرية، 2015.
5. عبد القادر دندن، الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية: دبلوماسية القوى الكبرى – دبلوماسية حسن الجوار – دبلوماسية الطاقة، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2024.
6. عبد القادر دندن، الصعود الصيني والتحدي الطاقوي، مركز الكتاب الأكاديمي، الإسكندرية، 2016.
7. علي بشار اغوان وآخرون، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، دار الرمال للنشر التوزيع، عمان، 2021.
8. علي حسين باكير، دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والانعكاسات التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، 2010.

9. ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الإقليمية إلى الدولية (العالم بين اللا قطبية والنظام متعدد الأقطاب)، إي – كتب، لندن، 2017.
10. مجموعة مؤلفين، الطاقة في الخليج: تحديات وتهديدات، ترجمة: خليل حماد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي، 1997.
11. مجموعة مؤلفين، العرب والصين مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2019.
12. محمود حسين أبو حوش، التنافس الصيني الأمريكي وأثره على المنطقة العربية، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2024.
13. وردة مساعد علي عثمان الشاعري، السياسة الخارجية الصينية تجاه إيران، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨.

ثانياً: المراجع المترجمة

14. ريتشارد هاينبرغ، غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول، ترجمة: مازن جندلي، الدار العربية للعلوم– ناشرون، بيروت، 2006.
15. دانييل بورشتاين وأرنيه دي كيزا، التنين الأكبر: الصين في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: شوقي جلال، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2024.
16. زبيغنيو بريجينسكي، "محددات النظام العالمي الجديد في القرن الحادي والعشرين"، هكذا يصنع المستقبل، بإشراف مجموعة مؤلفين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001.
17. ستيفن جريفيث، دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أبو ظبي، ٢٠١٨.

ثالثاً: الدوريات

18. إبتسام محمد عبد العامري، توجهات السياسة الصينية حيال العراق بعد العام 2003، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 48 – 49، حزيران/يونيو، 2017.
19. توفيق عبد الصادق، مرتكزات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، العدد 5، تشرين الثاني/نوفمبر، 2013.
20. خديجة عرفة محمد أمين، الصين وأمن الطاقة: رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، السنة الثانية والأربعون، المجلد 41، العدد 164، نيسان/أبريل، 2006.
21. علي صلاح، مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، العدد ٢٦، ٢٠١٨.

رابعاً: المراجع الأجنبية

22. Erica Downs, Energy Security series: China, the Brooking Foreign Policy Studies, The brooking Institution, Washington DC, 2006.
23. Joseph S. Nye, Soft Power: The means to success in World politics, Public affairs, New York, 2004.